

Distr.: General
15 August 2014



Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

دولة قطر

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية
والردود المقدمة من الدولة موضع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

(A) GE.14-13679 190814 190814



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 1 3 6 7 9 *

موقف دولة قطر حيال التوصيات ال (٨٤) التي حددتها الدولة خلال
مناقشة تقريرها الدوري الثاني لآلية الاستعراض الدوري الشامل للنظر
فيها والرد عليها قبل انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق
الإنسان

الرقم	التوصية	موقف الدولة	الأسباب (إن وجدت)
١٢٤,١	المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، نظام روما الأساسي، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (البروتوكول الاختياري)، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (فرنسا).	رفض التوصية	تمت الإشارة في التقرير الوطني وكلمة رئيس وفد دولة قطر أن الدولة تدرس الانضمام للعهدين الدوليين (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).
١٢٤,٢	دراسة المصادقة على آليات حقوق الإنسان هذه والتي لا تعد دولة قطر طرفاً فيها (نيكاراجوا).	قبول التوصية	وعليه، فإن الدولة تقبل جميع التوصيات المتعلقة بالانضمام للعهدين. أما
١٢٤,٣	دراسة الانضمام لـ (ICESCR) (تركمانستان).	قبول التوصية	في طور التطبيق (مقبولة)
١٢٤,٤	دراسة الانضمام لـ (ICCPR) وتبني قانون إعلامي جديد من شأنه أن يحترم حرية التعبير (الولايات المتحدة الأمريكية).	قبول التوصية	التي تتعلق بالمصادقة على الصكوك والبروتوكولات الأخرى، فإن الدولة تؤكد على توافر الإرادة السياسية للانضمام للاتفاقيات الدولية إيماناً بأهميتها إلا أن الانضمام إلى عدد كبير من الاتفاقيات في فترة وجيزة شكل ضغطاً وعبئاً على الجهات التشريعية بالدولة.
١٢٤,٥	دراسة المصادقة على (ICCPR) و بروتوكولاتها الاختيارية (راواندا).	قبول التوصية	وعليه، فإن الدولة لا تنظر حالياً في الانضمام لتلك الصكوك.
١٢٤,٦	دراسة المصادقة على (ICCPR) و (ICESCR) كما تمت التوصية عليها في الدورة الأولى (سلوفينيا).	قبول التوصية	
١٢٤,٧	دراسة المصادقة لـ (ICCPR) و (ICESCR) في أسرع وقت (اليابان).	قبول التوصية	
١٢٤,٨	المصادقة على (ICCPR) (مونتينيغرو).	قبول التوصية	
١٢٤,٩	المصادقة على (ICCPR) و (ICESCR) كوثائق أساسية في مجال حقوق الإنسان. (تونس).	قبول التوصية	
١٢٤,١٠	المصادقة على (ICCPR) و (ICESCR) في مجال حقوق الإنسان (الاتحاد الروسي).	قبول التوصية	
١٢٤,١١	الانضمام لـ (ICCPR) و (ICESCR) (ألمانيا).	قبول التوصية	

الأسباب (إن وجدت)	موقف الدولة	التوصية	الرقم
	قبول التوصية	الانضمام إلى (ICCPR) و (ICESCR) (أستراليا).	١٢٤,١٢
	رفض التوصية	التصديق على (ICESCR) والبروتوكول الاختياري الصادر عن لجنة حقوق الطفل (CRC) بخصوص اجراءات التواصل و المصادقة على (ICESCR) و البروتوكول الاختياري الصادر عنها (البرتغال).	١٢٤,١٣
	رفض التوصية	التصديق على (ICCPR) و (ICESCR) بالإضافة إلى نظام روما الأساسي (النمسا).	١٢٤,١٤
	رفض التوصية	التصديق على (ICCPR) و (ICESCR) وعلى OP- CAT (المالديف).	١٢٤,١٥
	رفض التوصية	دراسة إمكانية المصادقة على المعاهدات الدولية التالية: (ICCPR) والبروتوكول الاختياري الثاني التابع لها و (CPED) و (OP-CAT) وتنفيذ الآلية الوقائية الوطنية (الأوروغواي).	١٢٤,١٦
	رفض التوصية	التصديق على معاهدات حقوق الانسان المصنفة في القسم I A لتصنيف مفوضية حقوق الانسان (OHCHR) لاسيما (ICCPR) و (ICESCR)، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم (ICRMW) بالإضافة إلى البروتوكولات الاختيارية التابعة لـ: CAT، ICCPR، CRC، CEDAW، CRPS (غانا).	١٢٤,١٧
	رفض التوصية	المصادقة على OP-CAT (كوستاريكا).	١٢٤,١٨
	رفض التوصية	المصادقة على (OP-CAT) كما أوصت بذلك اللجنة الدولية القطرية لحقوق الانسان (الدنمارك).	١٢٤,١٩
	رفض التوصية	المصادقة على (OP-CAT) ونظام روما الأساسي (تونس).	١٢٤,٢٠
	رفض التوصية	المصادقة على (ICRMW) (البانيا).	١٢٤,٢١
	رفض التوصية	المصادقة على (ICRMW) (اندونيسيا).	١٢٤,٢٢
	رفض التوصية	المصادقة على (ICRMW) (رواندا).	١٢٤,٢٣
	رفض التوصية	المصادقة على (ICRMW) من أجل تناسم أفضل لتشريعها الوطنية مع الأعراف الدولية (السنغال).	١٢٤,٢٤

الأسباب (إن وجدت)	موقف الدولة	التوصية	الرقم
	رفض التوصية	الانضمام إلى المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان التي لم تصبح دولة قطر طرفاً فيها بما في ذلك (ICRMW) (الفلبين).	١٢٤,٢٥
	رفض التوصية	تنفيذ الاجراءات من أجل تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية وضرورة مصادقتها على البروتوكول الاختياري التابع لـ (CEDAW) (البرتغال).	١٢٤,٢٦
	رفض التوصية	التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث التابع لـ (CRC) (مونتينيغرو).	١٢٤,٢٧
	رفض التوصية	التصديق على المعاهدات الأساسية لـ ILO، بما فيها اتفاقية ILO التي تتعلق بالعمل اللائق للخدم و إعادة تعديل قانون الكفالة وإلغاء الشروط التي تلزم الأجانب للحصول على إذن من صاحب العمل الحالي قبل أن ينتقل لوظيفة أخرى أو عندما يغادر البلاد (النمسا).	١٢٤,٢٨
	رفض التوصية	التصديق على الاتفاقيات الثلاث الأساسية المتبقيات والعمل على التعزيز الفعلي للاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها ولقوانين العمل المرتبطة بذلك مع التركيز الخاص على إلغاء العمالة القسرية (اتفاقية ٢٩)، بشكل يتزامن مع العمل المباشر والتعاون الفعال مع ILO وغيرها من المنظمات الدولية (هولندا).	١٢٤,٢٩
	رفض التوصية	التصديق اتفاقية ILO رقم ١٦٩ (بخصوص الشعوب الأصلية والقبايل) و رقم ١٨٩ (بخصوص الخدم) (سيراليون).	١٢٤,٣٠
	رفض التوصية	الانضمام الى اتفاقية ILO رقم ١٨٩ (الفلبين).	١٢٤,٣١
	قبول التوصية	الانضمام الى الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (أرمينيا).	١٢٤,٣٢
	قبول التوصية	إبلاغ اللجنة في الحكومة للنظر في الانضمام إلى (ICESCR) مع توافر السلطة والموارد الكافية لها والكفيلة بتسريع اجراءات الانضمام الأمر الذي سيفرز نتائج عملية (فيتنام).	١٢٤,٣٣
	قبول التوصية	التكامل مع خطة الرباط بخصوص حظر الكراهية العنصرية والوطنية أو الدينية الأمر الذي يشكل	١٢٤,٣٤

الرقم	التوصية	موقف الدولة	الأسباب (إن وجدت)
	تكريساً على التمييز أو العنف في تشريعها الوطنية والتي بدورها تنظم عمل المؤسسات الدينية والاعلامية و تأكيد التطبيق الفعلي للخطة (الجمهورية العربية السورية).		
١٢٤,٣٥	الاستمرار في تعزيز الاجراءات الوقائية والحقوق القانونية للمرأة وتوفير حقوق المواطنة الكاملة للأطفال من أمهات قطريات لأباء غير قطريين (النرويج).	رفض التوصية	
١٢٤,٣٦	النظر في منح الجنسية القطرية للأطفال من أمهات قطريات المتزوجات بجنسيات أجنبية (اليونان).	رفض التوصية	
١٢٤,٣٧	تحقيق تقدم حقيقي في مجال حقوق المرأة من خلال تعديل قانون الجنسية للتأكيد على الجنسانية واعطاء المرأة القطرية الحق لنقل الجنسية القطرية إلى أبنائهن وسحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري التابع لها (فرنسا).	رفض التوصية	
١٢٤,٣٨	تعديل التشريعات لإلغاء التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بنقل الجنسية إلى أطفالهن وتسجيل الاحتفاء/التسجيل للفعاليات المدنية (المكسيك).	رفض التوصية	
١٢٤,٣٩	تعديل قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٦ الذي يخص العائلة و الأحوال الشخصية من أجل إلغاء الأحكام التي تتيح التمييز ضد المرأة. مثال على ذلك: الاغتصاب الزوجي ليس جريمة (أسبانيا).	رفض التوصية	
١٢٤,٤٠	اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتعديل القوانين الوطنية التي تتيح التمييز ضد المرأة، لضمان مطابقة القوانين مع الأعراف المتعلقة بحقوق الانسان العالمية و تجريم العنف المتري (سويسرا).	رفض التوصية	
١٢٤,٤١	اتخاذ الاجراءات الفعالة من أجل ضمان الحماية الكاملة للمرأة من التمييز ومن العنف فيما يتضمن تجريم العنف المتري ضد المرأة،وتبني التدابير القانونية لضمان الجنسانية الكاملة والتوصية في هذا السياق بأن تنظر قطر في سحب تحفظاتها تجاه CEDAW (ألمانيا).	رفض التوصية	فيما يتعلق بالشق الأول من التوصية فإن الدولة تؤكد وجود العديد من التدابير الفعالة لضمان الحماية الكاملة للمرأة، أما بشأن الشق الثاني من التوصية فإن الدولة لا تنظر حالياً في

الأسباب (إن وجدت)	موقف الدولة	التوصية	الرقم
سحب تحفظاتها على اتفاقية سيداو.			
	مطبقة بالفعل	تبني تشريعات خاصة لتجريم جميع أنواع العنف ضد المرأة (جمهورية التشيك).	١٢٤,٤٢
	مطبقة بالفعل	تجريم العنف المترتب وضمان التعريف الشامل بهذه الجريمة لحماية الاشخاص المعنيين بما في ذلك الخدم (بلجيكا).	١٢٤,٤٣
	مطبقة بالفعل	بناء القدرات لسلطة قضائية مستقلة للنظر في القضايا المعروضة على نحو أكثر فعالية واستقلالية (كندا).	١٢٤,٤٤
	مطبقة بالفعل	تعزيز الإطار القانوني بما يتضمن ذلك الاجراءات القانونية الأصولية، وكفالة حرية التعبير وحرية التنظيم (أستراليا).	١٢٤,٤٥
	مطبقة بالفعل	ضمان حرية ممارسة العبادات أو الاتفاق على إنشاء دور للعبادة وأماكن للعبادة للأشخاص غير المسلمين (فرنسا).	١٢٤,٤٦
	مطبقة بالفعل	احترام حقوق وحرية الرأي والتعبير حسبما نص عليه الاستعراض الدوري الشامل السابق وامتناع الدولة عن فرض قيود لاميير لها لهذا الحق خاصة فيما يتعلق بمشروع قانون الإعلام الجديد (المانيا).	١٢٤,٤٧
	مطبقة بالفعل	تنفيذ كامل الضمانات القانونية من أجل حرية التعبير كما هو منصوص عليها في الدستور، بما في ذلك السماح للمواطنين القطريين بممارسة حرية التعبير والرأي وكذلك كفالة استقلالية وسائل الاعلام في البلاد (سلوفانيا).	١٢٤,٤٨
	مطبقة بالفعل	ضمان حرية التعبير عن طريق حماية الصحفيين، أصحاب المدونات الالكترونية، و الاعلاميين من الاعتقال التعسفي والاحتجاز و الرقابة. كذلك تعديل الحكم المتعلق بالقانون الجنائي ومشروع قانون الاعلام الغير متطابق مع المعايير الدولية لحرية التعبير (فرنسا).	١٢٤,٤٩
	مطبقة بالفعل	تجريم القذف كما أوصت بذلك اليونسكو UNESCO (غانا).	١٢٤,٥٠

الأسباب (إن وجدت)	موقف الدولة	التوصية	الرقم
	مطبقة بالفعل	الامتناع عن تبني أية قوانين تشرع الرقابة أو التحكم غير المبرر له في المادة الإعلامية (جمهورية التشيك).	١٢٤,٥١
	مطبقة بالفعل	تعديل المواد التابعة لمشروع قانون الاعلام ومشروع قانون الجرائم الإلكترونية الغير متطابقة مع المعايير الدولية لحرية التعبير (النمسا).	١٢٤,٥٢
	مطبقة بالفعل	اتخاذ الاجراءات العاجلة لضمان أن القوانين الوطنية المتعلقة بالانترنت تكفل حرية التعبير (السويد).	١٢٤,٥٣
	مطبقة بالفعل	ضمان عدم انتهاك التشريعات القانونية لحق الأفراد في التعبير الحر عن آرائهم الدينية والسياسية، يتضمن ذلك تعبيرهم الإلكتروني عن هذه الآراء (جمهورية التشيك).	١٢٤,٥٤
	رفض التوصية	تعديل التشريع الوطني ذو العلاقة بما في ذلك قانون الهيئات والمؤسسات لتقليل القيود والاجراءات اللازمة من أجل تأسيس الهيئات (أيرلندا).	١٢٤,٥٥
	رفض التوصية	مراجعة القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٠٤ وذلك لإلغاء الشروط التي تقيد عملية الحصول على إذن للتظاهر واتخاذ اجراءات إضافية لضمان تمتع الأفراد الكامل بحقوق تشكيل الهيئات وحرية التظاهر (جمهورية التشيك).	١٢٤,٥٦
	في طور التنفيذ (مقبولة)	مواصلة جهودها لتحقيق التأمين الصحي الشامل بحيث يتضمن الأجانب وذلك كجزء من الاستراتيجية الوطنية للصحة (تايلاند).	١٢٤,٥٧
	في طور التنفيذ (مقبولة)	زيادة مزايا التأمين الصحي التي تقتصر حالياً على القطريين ومواطني مجلس التعاون الخليجي فقط لتشمل أي مقيم على أراضيها (جزر القمر).	١٢٤,٥٨
	قبول التوصية	تعديل قانون العمل بحيث يكفل حماية حقوق العمالة لكافة العمال بما في ذلك الخدم وعمال البناء وإعداد آليات لتحسين عملية تعزيز هذا القانون (الدنمارك).	١٢٤,٥٩
	مطبقة بالفعل	مراجعة قانون العمل لحماية حقوق جميع العمال من التمييز وضمان حصولهم على الخدمات	١٢٤,٦٠

الأسباب (إن وجدت)	موقف الدولة	التوصية	الرقم
		القضائية على نحو فعال وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) (بلجيكا).	
قبول التوصية		إمكانية تبني قانون جديد للعمل أو اجراء تعديلات إضافية على القانون الحالي من أجل تحسين أوضاع وحقوق العمال الوافدين قريبا (إيطاليا).	١٢٤,٦١
قبول التوصية		اتخاذ خطوات جديدة من أجل تعديل قوانين العمل لديها لتحسين أوضاع العمل للعمال الوافدين وإعطاء الخدمات الحماية القانونية الضرورية وللتعريف بالقانون الجديد الصادر عن ILO حول العمالة تحت القسر وحرية التنسيق والتفاوض الجماعي (الترويج).	١٢٤,٦٢
قبول التوصية		مواصلة الجهود لضمان أمن وحماية وكرامة العمال الوافدين وحماية مصالحهم عبر الاجراءات المؤسسية والتشريعية الملزمة (النيبال).	١٢٤,٦٣
قبول التوصية		اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان حصول العمال الوافدين وغير المواطنين خاصة الأطفال على الخدمات القانونية وفرص التوظيف، والخدمات التعليمية والخدمات المتصلة بالإسكان، والخدمات الصحية (جمهورية التشيك).	١٢٤,٦٤
قبول التوصية		مواصلة جهودها للتعريف بحقوق العمال الوافدين وحمايتهم وبالأخص تلك المتعلقة بالخدمات (اندونيسيا).	١٢٤,٦٥
قبول التوصية		اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية بما في ذلك الاجراءات التشريعية من أجل تطبيق سياسة تختص بالعمال المهاجرين ذات بعد يتعلق بحقوق الإنسان وتتعلق على وجه الخصوص باحتجاز العمال المهاجرين خاصة النساء والأطفال (الأوروغواي).	١٢٤,٦٦
رفض التوصية		ضمان احترام حقوق العمال الوافدين عن طريق تعزيز إمكانات مراقبي أوضاع العمال ومواصلة تعديل نظام الكفالة والمصادقة على اتفاقية الخدم الصادرة عن ILO (فرنسا).	١٢٤,٦٧
قبول التوصية		دراسة إلغاء نظام الكفالة لكافة العمال الوافدين	١٢٤,٦٨

الرقم	التوصية	موقف الدولة	الأسباب (إن وجدت)
	وإنهاء نظام تأشيرات الخروج (كوستاريكا).		
١٢٤,٦٩	مراجعة نظام الكفالة من أجل التأكد من اتساقه مع المعايير الدولية (السويد).	قبول التوصية	
١٢٤,٧٠	إعداد جدول زمني لتعديل نظام الكفالة (البرازيل).	قبول التوصية	
١٢٤,٧١	لا بد من إلغاء أو تعديل قانون الكفالة الصارم الأمر الذي يعد عامل استقطاب لاستغلال محتمل للعمالة واحتمالية وجود عمليات اتجار بالبشر، أيضاً لا بد من تعزيز الالتزام بقانون العمل، ومواصلة رفع الوعي بحقوق الإنسان للعمال الوافدين وزيادة اجراءات الحماية القانونية (الولايات المتحدة الأمريكية).	قبول التوصية	
١٢٤,٧٢	تعديل قانون الكفالة وإلغاء كافة المتطلبات المفروضة على العمال الوافدين قبل مغادرتهم قطر أو قبل تغييرهم الوظائف (المملكة المتحدة) "بريطانيا العظمى شمال إيرلندا".	قبول التوصية	
١٢٤,٧٣	إلغاء نظام تأشيرات الخروج للعمال الوافدين (البرازيل).	قبول التوصية	
١٢٤,٧٤	إلغاء نظام تأشيرات الخروج (أيرلندا).	قبول التوصية	
١٢٤,٧٥	إلغاء الشرط المفروض على العمال الوافدين في قانون الكفالة والمتعلق بضرورة الحصول على إذن الخروج من قبل الكفيل قبل مغادرتهم قطر أو تغييرهم الوظائف (أستراليا).	قبول التوصية	
١٢٤,٧٦	تعديل الاجراءات القانونية المتعلقة بالحماية للعمال المهاجرين وتطبيق أحكام قوانين العمل التي تمنع استرجاع جوازات العمال الوافدين، وكذلك تعزيز السلطات المؤسسية لحماية العمال الوافدين وإزالة أو تعديل المتطلبات المتعلقة بموافقة الكفيل كشرط للحصول على تأشيرات الخروج (سويسرا).	قبول التوصية	
١٢٤,٧٧	شير غانا إلى تفعيل دولة قطر اجراءات تشريعية من شأنها تجريم احتفاظ الكفلاء بجوازات سفر العمال الوافدين وكذلك مكافحة الاتجار بالبشر. أما بخصوص فرص العمل المتاحة للعمال الوافدين	قبول التوصية	

الرقم	التوصية	موقف الدولة	الأسباب (إن وجدت)
	وأسلوب معاملتهم تحت غانا دولة قطر اتخاذ خطوات إضافية عاجلة للاطلاع على المخاوف الواردة في التقرير المتعلق بهذا الموضوع قبل هذه الجلسة (غانا).		
١٢٤,٧٨	إلغاء قانون الكفالة وضم فئة الخادمتين للقوانين التي تحمي العمالة (أسبانيا).	قبول التوصية	
١٢٤,٧٩	ضمان اتساق مسودة القانون المتعلق بالخدم والذي نأمل تطبيقه في أقرب وقت مع اتفاقية رقم ١٨٩ الصادرة عن ILO والمتعلقة بالعمل اللاتق للخدم. (أوروغواي)	مطبقة بالفعل	
١٢٤,٨٠	استحداث استراتيجية خاصة تضمن حق الخدم في الإبلاغ عن أي حالات عنف أو اضطهاد دون خوفهم من الانتقام أو تعرضهم للأذى. (بلجيكا)	مطبقة بالفعل	
١٢٤,٨١	تعديل قوانين العمل لضمان أن الخدم يحظون بالحماية القانونية و من أجل تحسين عملية تفعيل هذه القوانين التي تحفظ حقوق العمال الوافدين في قطر (المملكة المتحدة "بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا").	قبول التوصية	
١٢٤,٨٢	تبنى الأحكام القضائية التي تكفل حق انضمام العمال الوافدين للنقابة المهنية (أسبانيا).	رفض التوصية	
١٢٤,٨٣	عقد اجتماعات منتظمة حول آلية مؤسسية مشتركة لمعالجة القضايا التي تواجه العمال الوافدين وضمان حدوث حوار يتخلل هذه الترتيبات (الهند).	قبول التوصية	
١٢٤,٨٤	مواصلة الالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لها للمعونات التنموية الخارجية من أجل تقديم الدعم تجاه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للدول الفقيرة (سيراليون).	قبول التوصية	